

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.4/GE.1/L.3
21 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات
الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات
القادرة على المنافسة لدى البلدان
النامية - النقل البحري
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ
الدورة الثانية
جنيف، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

المقرر: السيد م. دي أزيبيدو (البرازيل)

المتحدثون:

الموظف المسؤول عن شعبة تطوير الخدمات	فرنزويلا
الرئيس	اندونيسيا
الموظف المسؤول عن قسم	الهند
الموانئ (الفقرتان ٨ و ١٧)	رومانيا
فرنسا	المغرب
الصين	جمهورية تنزانيا المتحدة
سري لانكا (الفقرتان ١١ و ١٩)	مصر
الاتحاد الروسي	بيرو

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه
يوم الجمعة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

مقدمة

- ١- اجتمع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ في قصر الأمم بجنيف، إثر التوصية التي قدمتها اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: النقل البحري، في دورتها الثانية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٤ والتي أيدها مجلس التجارة والتنمية فيما بعد.
- ٢- وكانت المهمة التي أُسندت إلى الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، واستعراض القضايا الجديدة والمعلقة في ميدان تحقيق الكفاءة في الموانئ وميدان تحديث الموانئ وتطويرها، وتقديم توصيات.
- ٣- وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي، أثناء الدورة، جلسات رسمية و.... جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٤- قال الموظف المسؤول عن شعبة تطوير الخدمات إن مشاركة عدد من كبار المسؤولين ومديري الموانئ من العديد من البلدان في الاجتماع هي دليل على الثقة التي يولونها الأونكتاد. وأبلغ المندوبين بالعوائق المالية التي تواجهها المنظمة حالياً وطلب إليهم أن يأخذوا هذا الأمر في الحسبان لدى اقتراح إنشاء المزيد من الولايات. وأضاف قائلاً إن شبكات النقل والاتصال المتسمة بالكفاءة تعد من المقومات الأساسية للاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، والذي تتمثل إحدى سماته في حدوث زيادة مذهلة في قيمة البضائع المصنعة المشحونة بحراً وفي حجمها. وقد قامت حكومات كثيرة، في هذه البيئة المتسمة بدرجة عالية من التنافس، بتكييف سياساتها المتعلقة بالموانئ للاستفادة من الفرص الجديدة. وأشار إلى أن القضايا الرئيسية التي يجب أن ينظر فيها الفريق هي تحديث الموانئ وتطويرها، بما في ذلك قضايا التسعير الاستراتيجي للموانئ، ورفع الضوابط التنظيمية، وإدارة الموانئ على أساس تجاري وخصخصتها، وتمويل تطوير الموانئ، والتعاون الاقليمي، فضلاً عن تقييم أنشطة التدريب والتعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد. وذكر أن لتحديث الموانئ وتطويرها أهمية بالغة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تيسير التجارة وتعزيز التنمية الاقتصادية لديها. وأشار إلى أن الأونكتاد يقوم، بمساعدة من الجهات المانحة، بتوفير الدعم للمجتمع الدولي للموانئ من خلال التدريب على إدارة الموانئ والتعاون التقني، واسترعى النظر بوجه خاص إلى استمرار الأونكتاد في القيام بدوره في إصلاح الموانئ الشمالية في الصومال.

٥- وأشار الرئيس، في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن الغرض الرئيسي للاجتماع هو بحث العوامل التي يمكن أن تسهم في كفاية إدارة الموانئ وفي التنمية المستدامة للموانئ وخدمات الموانئ المتصلة بها، وتعزيز خدمات النقل البحري القادرة على المنافسة، وتعزيز القدرات اللازمة للتجارة. وقال إن اللحظة مناسبة للنظر في إدارة الموانئ في وقت يوجد فيه طلب على الكفاءة الاقتصادية لم يسبق له مثيل. فهناك حالات عملت فيها الموانئ كحواجز أمام التجارة بدلاً من أن تيسر هذه التجارة. وقد تطورت الموانئ لتصبح منظومات متعددة الأبعاد ترتبط ببعضها البعض بسلاسل لوجستية ممتدة في أنحاء الكرة الأرضية، وقد سلمت الحكومات بأن وضع خطة متكاملة لسلسلة النقل الكاملة هو الطريق الذي يؤدي إلى نجاح الأداء الاقتصادي المتصل بالموانئ. وأشار إلى ست قضايا رئيسية يمكن أن يركز عليها الفريق خلال الدورة: اضطلاع الموانئ

بدور استباقي في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية؛ الترويج للصادرات من خلال دمج شبكات النقل والاتصال؛ إشراك القطاع الخاص في تشغيل الموانئ وتطويرها؛ إدارة الوظائف التنظيمية؛ الشراكة بين الحكومة والقوى العاملة؛ التعاون الاقليمي بوصفه عاملاً في تنمية التجارة وحماية البيئة.

الفصل الأول

تحديث الموانئ وتطويرها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

- ٦- كانت أمام فريق الخبراء الحكومي الدولي، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:
"تنظيم الموانئ وإدارتها: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.4/GE.1/6).
- ٧- وبالإضافة إلى ذلك، اتيحت للمشاركين منشورات الأونكتاد التالية:
"التسعير الاستراتيجي للموانئ" (UNCTAD/SDD/PORT/2)؛
"تحليل مقارنة لتحريير الموانئ وإدارتها على أساس تجاري وخصخصتها" (UNCTAD/SDD/PORT/3)؛
"تمويل تطوير الموانئ" (UNCTAD/SDD/PORT/4)؛
"إمكانيات التعاون الاقليمي بين الموانئ" (UNCTAD/SDD/PORT/5)؛
"أدوات الترويج التسويقي للموانئ" (UNCTAD/SHIP/494(12)).
- ٨- قال الموظف المسؤول عن قسم الموانئ، وهو يعرض البند ٣ من جدول الأعمال، إن مديري الموانئ يجب أن يتصفوا بالمرونة، وأن يقوموا بدور استباقي، وأن يكونوا مستقلين ذاتياً ومسؤولين عن أدائهم التشغيلي والمالي إذا أرادوا أن يبقى الميناء الذي يديرونه على قيد الحياة وأن يزدهر في البيئة الحالية المتسمة بدرجة عالية من التنافس. وأبلغ الفريق بنشر المعلومات عن عمل الأمانة عن طريق الرسائل الإخبارية عن الموانئ ومن خلال الطلبات المخصصة المتفرقة.
- ٩- وشدد ممثل فرنسا على أهمية إتاحة وثائق الأونكتاد المتعلقة بالموانئ للمشاركين باللغة الفرنسية.
- ١٠- ووصف ممثل الصين التقدم الذي أحرزه بلده في قطاع الموانئ. وقال إن الدولة قامت باستثمارات إنتاجية كبيرة وبإصلاحات في مجالي المؤسسات والإدارة. وأصبحت الموانئ منصات توزيع بدلا من أن تكون مجرد نقاط لتحويل البضائع. وزادت هذه الخطوات من إنتاجية الموانئ وأتاحت زيادة سريعة في حركة البضائع المنقولة بالحاويات، على الرغم من أن هذه الحركة لا تمثل إلا جزءا بسيطا من مجموع تجارة البضائع المنقولة بحرا. وأشار إلى أن من الأمور الأساسية توسيع قدرة الموانئ كي تستفيد الصين من التحرير والعمولة. وقال إن الصين تأمل أن تتعلم الكثير من مناقشات الفريق المتعلقة بسياسات الموانئ وإنها تتطلع إلى انعقاد اجتماعات مقبلة للفريق.

١١- وأوجز ممثل سري لانكا أنشطة تطوير الموانئ في كولومبو وما تتسم به حركة تعقيب الشحن من أهمية لتجارة الموانئ. وقال إن الحكومة تنظر الآن في إشراك القطاع الخاص في هذا العمل نظراً إلى أنها تسلم بما لحسن الإدارة من أهمية في المحافظة على قدرة الموانئ على المنافسة.

١٢- وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه حدث الكثير من التغييرات في قطاع الموانئ في بلده منذ انعقاد الدورة الأولى للفريق، وإلى أنه يجري بوجه خاص اعتماد أشكال مختلفة من الخصخصة. وقال إنه توجد في كل ميناء إدارتان، إحداهما تهتم بالجوانب التجارية والثانية بالجوانب التنظيمية، مثل سلامة الملاحة، والبيئة، وتفتيش السفن الأجنبية للتأكد من امتثالها للأنظمة الدولية. وأضاف قائلًا إن عمل الأمانة يثير الكثير من الاهتمام فيما بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وإن من المهم، بالتالي، إصدار منشورات الأمانة في ميدان الموانئ باللغة الروسية.

١٣- وأوضح ممثل فنزويلا كيف أن إصلاح الموانئ في بلده أدى إلى زيادة الانتاجية في منظومة الموانئ الوطنية. وقال إن اجتماع الفريق يوفر محفلاً ثميناً يمكن فيه تبادل الآراء والتعلم من تجارب البلدان الأخرى.

١٤- وقال ممثل اندونيسيا إن هناك قرابة ١٢٠ ميناءً تجارياً و ٥٠٠ ميناء غير تجاري تخدم الجزر الـ ١٣٠٠ التي يتألف منها بلده، وإن هناك أربع شركات تدير الموانئ التجارية. ووصف ميناء تانجونغ بيراك (سورابايا)، الذي يتولى حركة النقل الدولية والنقل بين الجزر وأشار إلى خطط توسيعه. وقال إنه يتوقع أن يصل الميناء المذكور إلى درجة التشبع في عام ٢٠٠٠، إذ يتوقع أن تنقل فيه آنذاك ٢.٥ مليون من الوحدات المعادلة عشرين قدماً ولذا، تم إعداد خطط لحل هذه المشكلة وتشمل هذه الخطط قيام القطاعين الخاص والعام، بتمويل إنشاء ميناء تابع يربطه بجاكارتا طريق طوله ١٠٠ كيلومتر ويخضع لرسم مرور.

١٥- وأوضح ممثل منظمة العمل الدولية النهج الثلاثي الذي تتبعه منظمته إزاء المسائل المتعلقة بالعمل وأبلغ الفريق بالاجتماع الذي سيعقد في جنيف من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ حول المشاكل الاجتماعية ومشاكل العمل الناجمة عن التكييف الهيكلي. وقال إن إدارة الموارد البشرية قضية أساسية يجب أن يهتم بها كبار مسؤولي الموانئ لدى قيامهم باصلاح الموانئ.

الفصل الثاني

التدريب والمساعدة التقنية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٦- كانت أمام فريق الخبراء الحكومي الدولي، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تنظيم الموانئ وإدارتها: تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/CN.4/GE.1/6).

١٧- ذكر الموظف المسؤول عن قسم الموانئ، وهو يعرض هذا البند، أن نجاح برنامج العمل يقوم على تزاوج أنشطة البحث والتدريب والمساعدة التقنية. وأشار إلى تنفيذ مجموعة واسعة من الدراسات البحثية التي يمكن أن تشكل أساساً لعقد حلقات دراسية حول السياسات العامة في المستقبل، رهنا بتوفر الموارد. ووصف أنشطة الأمانة في مجال تنظيم الحلقات الدراسية وتنفيذها، منوهاً بمشاركة بلدان مانحة مثل بلجيكا وفرنسا. وقال إنه أُجريت في الآونة الأخيرة دراسة تدل على استمرار الحاجة إلى مواد التدريب، وإن برنامج التدريب البحري (تريمار) وضع دورة دراسية حول الإدارة الحديثة للموانئ تمنح بنهايتها شهادة للمدراء من المستوى المتوسط. ووصف أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة في قطاع الموانئ، ولا سيما إصلاح الموانئ في الصومال الجاري منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٩٣، ونوه في هذا الصدد بمشاركة عدة موانئ هندية أرسلت موظفي موانئ، للمشاركة في المشروع. وأشار أخيراً إلى ما يتسم به مشروع نظام المعلومات المسبقة عن البضائع من فائدة لمدراء الموانئ، وهو مشروع يؤدي، من خلال تحسين المعلومات، إلى جعل سلسلة النقل أكثر كفاءة.

١٨- وأكد ممثل الهند استعداداه لمواصلة التعاون مع الأونكتاد حول المشروع الصومالي وغيره من المشاريع المماثلة. وأشار إلى أن المسؤولين الهنود قد عملوا، في المشروع الصومالي، بصفة تنفيذية واستشارية على السواء، وفي أوضاع محفوفة بالخطر في كثير من الأحيان. وأضاف قائلاً إنه يلزم استيفاء دليل تطوير الموانئ المفيد الذي أعدته الأمانة بأحدث المعلومات، واقترح أن يتم التماس الجهات المانحة في هذا الشأن.

١٩- وأعرب ممثل سري لانكا عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجالي التدريب والمساعدة التقنية. وقال إن من الأهمية بمكان، في مجال التدريب، تبديد الفكرة القائلة بأن الخبرة تعادل المعرفة في السياق الحالي المتمسم بسرعة التغييرات التكنولوجية والمؤسسية. فالتدريب يحتاج أيضاً إلى تناول الهدف الاستراتيجي لمنظمة بعينها. وقد اقيم مركز تدريب في كولومبو في عام ١٩٨٢ لأجل الموانئ التجارية الثلاثة في البلد ووفر هذا المركز التدريب للعاملين من القطاعين العام والخاص. وما زالت هناك مجالات جديدة يجب أن يغطيها التدريب، ولا سيما قضايا موانئ البضائع الجافة والتسويق والقضايا القانونية.

٢٠- وقال ممثل رومانيا إن مركز التدريب البحري في كوستانتسا قد انضم مؤخراً إلى برنامج التدريب البحري، بتمويل يتولاه برنامج المنارة التابع للاتحاد الأوروبي، وأشار إلى الأسعار التنافسية لمساهمة الأونكتاد. وأضاف قائلاً إنه ستعقد أربع حلقات دراسية خلال السنة الجارية وسيشارك فيها خبراء أجانب ومحليون، وأن إحدى الحلقات الدراسية التي تتناول الموانئ الحرة ستتاح لأعضاء برنامج التدريب البحري الآخرين.

٢١- وقال ممثل المغرب إن بلده قد انضم إلى برنامج التدريب البحري (ترينمار) في عام ١٩٨٣ وأنه مرتاح لما تم تحقيقه من نتائج. وأكد أن التدريب المستمر الذي يجري كجزء من خطة تنمية الموارد البشرية لصالح مؤسسات الموانئ قد سهل إلى حد كبير إعادة تنظيم هذه المؤسسات.

٢٢- وأعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة عن تقديره للمساعدة التقنية التي يقدمها كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والتي أدت إلى زيادة كفاءة المدراء ومهاراتهم. وشدد على أهمية وجود بيئة إدارة كفية للمحافظة على التحسينات بعد استكمال المساعدة.

٢٣- وذكر ممثل مصر أن هناك حاجة إلى التدريب لمواجهة التغيير، وأن مركز التدريب في الاسكندرية قد انضم إلى برنامج التدريب البحري (ترينمار) منذ سنوات. وأضاف أن المدراء الوطنيين والسودانيين قد وجدوا التدريب بالغ الفائدة وأنه يجري الآن في المركز توفير تدريب على سفن الرحلات البحرية.

٢٤- وقال ممثل بيرو إنه يوجد في كالاو مركز للبحوث والتدريب يعمل منذ سنوات عديدة وأن المركز استفاد من مساعدة الأونكتاد. وتجري الآن دراسة إمكان خصخصة المركز بالنظر إلى التغييرات المؤسسية التي تحدث في البلد.

٢٥- وقال ممثل منظمة العمل الدولية إن وحدات التدريب المتعلقة بمناولة الحاويات، التي تشكل جزءاً من البرنامج الجديد لتنمية قدرات عمال الموانئ والتي تهدف إلى تدريب العمال والمشرفين في أحواض السفن، قد قاربت على الانتهاء بعد اختبارها في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتلقى هذا البرنامج التمويل من حكومة هولندا، ويتوخى التعاون على نحو وثيق مع الأونكتاد من أجل تنفيذه.

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٢٦- افتتح السيد ر. فوغل، الموظف المسؤول عن شعبة تطوير الخدمات، باسم الأمين العام للأونكتاد، الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموائئ في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ في قصر الأمم بجنيف.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الأولى المعقودة يوم الاثنين في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ أعضاء مكتب دورته الثانية على النحو التالي:

الرئيس: السيد ج. هايز (استراليا)

نائب الرئيس: السيد أ. ألفريد (سري لانكا)

المقرر: السيد م. دي أزيديو (البرازيل)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٨- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في الجلسة العامة الافتتاحية أيضا، مشروع جدول أعمال الدورة (TD/B/CN.4/GE.1/5). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحديث الموائئ وتطويرها

٤- التدريب والمساعدة التقنية

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ.

دال- مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

هـ- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]
